



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت



# مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد 03 العدد 01 - ديسمبر 2020

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018





# الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة



مجلة  
تصدر عن

مختبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريسي - تيسمسيلت

المجلد 03 العدد 01

ديسمبر 2020

[revue.mesd@gmail.com](mailto:revue.mesd@gmail.com)

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المدير الشرفي للمجلة

أ.د. عيساني أحمد مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلة

د. ألعيداني إلياس، المركز الجامعي تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

د. صلاح محمد، المركز الجامعي تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د. سماعيل عيسى، المركز الجامعي تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

د. محمودي أحمد / د. محي الدين محمود عمر / د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

جامعة طيبة بالمدينة المنورة	د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل
المدرسة العليا للتجارة.	أ. د لعلاوي عمر
جامعة الشلف	أ. د راتول محمد
المدرسة العليا للتجارة.	أ. د عبد الحفيظ دحية
جامعة ابن زهر المغرب	د كمال خريف
جامعة معسكر	أ. د ثابتي حبيب
Business School Toulouse	د سيد علي كمال كايا
جامعة البلدية	أ. د كمال رزيق
جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)	أ. د الطاهر أحمد محمد علي
كلية الحقوق - جامعة أسيوط	د. أحمد عبدالصبور الدجاوي
جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية	د. حكيم براضية
جامعة الامارات العربية المتحدة	د. عماد الدحيات
جامعة أم درمان الأهلية (السودان)	أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛
(المملكة العربية السعودية)	د عبد الله سراج
جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية	د همام القوصي

الجامعة التقنية الشمالية -العراق - معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر جامعة بغداد	د. سلطان عبد الرحمن فتحي د. نشأت ادوارد ا.د.سعاد هادي حسن الطائي
جامعة سلطان قابوس عمان مصر جامعة بشار	د وكيل عمار أ.د/ رحاب يوسف أ.د. عبد السلام مخلوفي
جامعة ابن باديس مستغانم المركز الجامعي لتيسمسيلت المركز الجامعي لتيسمسيلت جامعة البليدة	اد عدالة العجال د. عمر محي الدين محمود د. عيسى سماعيل د. عبدالحق القينغي
المركز الجامعي لتيسمسيلت المركز الجامعي لتيسمسيلت جامعة يحي فارس بالمدينة جامعة بشار	د. محمودي أحمد د. بوزكري الجيلالي د. نذير بوسهوة د. زهير طافر
جامعة الوادي المركز الجامعي لتيسمسيلت جامعة الجلفة	د. علي العبسي د. محمد صلاح د. هزرشي طارق
جامعة ابن خلدون تيارت جامعة ابن خلدون تيارت جامعة الجلفة	د. زياني عبد الحق د. خيرة مجدوب د. مداح خنصر
المركز الجامعي لتيسمسيلت جامعة المسيلة جامعة الشلف	د. روشو عبد القادر د. مخوخ رزيقة د. حمزة مزيان
جامعة معسكر جامعة خميس مليانة	د. حسيني إسحاق د. قسول فاطمة الزهراء

## أولاً: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تسمسيت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بالمركز الجامعي تسمسيت، عن طريق نشر الدراسات الجادة والتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الأعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

## ثانياً: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة بالجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآتية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية للمركز الجامعي تسمسيت وتوسيع آفاق البث العلمي.

## محتويات العدد

الصفحة	مؤسسة الانتماء	المشاركين	عنوان المقال
22-08		أ. صحراوي جمال الدين / جامعة معسكر أ.د عدوكة لخضر / جامعة معسكر	النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أو كمن
47-23		د. ابو محمد الطاهر احمد محمد علي / جامعة القصيم المملكة العربية السعودية د. ابو مصعب موسى محمد يعقوب / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	أثر الشراكة في نتائج الاعمال: دراسة تطبيقية على شركة كابلات جيايد السويدي
62-48		Le leader d'opinion en marketing Sayaj fatima / university center of ghelizane	
81-63		مكي الحاج / المركز الجامعي تيبازة حواس مولود / جامعة الجزائر 03	واقع جودة الخدمات الصحية في العيادات الخاصة (دراسة حالة مصحة طب العيون نور وسارة بعين وسارة)
102-82		بلحاجي خديجة / جامعة الشلف قلش عبد الله / جامعة الشلف	دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19 في الجزائر
118-103		أقنين نبيلة / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب أردة إلياس / جامعة عبد المالك السعدي - المغرب	مقالع الحجارة محرك أساسي للاقتصاد، ومدمر حقيقي للبيئة حالة جماعة تفرانت بإقليم الفحص-أنجرة (المغرب)
136-119		بوشوشة محمد / جامعة باتنة 01	التحضر الجبائي في الجزائر: الواقع والآفاق
154-137		بن فريجة نجاة / جامعة الجيلالي بونعامة نصاح سليمان / جامعة الجيلالي بونعامة	واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية- عرض تجارب بعض الدول-
172-155		وزاني محمد / جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة	دور الكلمة المقولة في التأثير على نية شراء خدمات الإقامة. دراسة حالة عينة من الأساتذة الجامعيين.
187-173		Sustainable Tourism Marketing Meddas Ouahiba / University Djillali Liabes , Sidi bel Abess Kharroubi Mohamed/ University Mustapha Stambouli, Mascara	
201-188		ط د / بلغيث امينة / جامعة تونس المنار - تونس	الجهود المبذولة لترقية واستدامة السياحة الصحراوية بالجزائر
215-202		د. روشو عبدالقادر / المركز الجامعي تيمسليت	نمط تسيير العقار الصناعي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر
231-216		زرادنة محمد / جامعة سيدي بلعباس قازي أول محمد شكري / جامعة سيدي بلعباس	نحو إدارة سلاسل الإمداد في المؤسسات الاقتصادية كأساس محوري لدعم أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-
247-232		سلطان كريمة / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بوعفار أمال / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر وتونس-



# *Modern Economic and Sustainable Development*

**LMESD**

---

*Review*

Published by  
“the Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development”  
LMESD

---

University centre of Tissemsilt

Volume 03 – ISSUE 01  
DECEMBER 2020

[revue.mesd@gmail.com](mailto:revue.mesd@gmail.com)

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

International Standard Serial Number: ISSN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018





## دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19 في الجزائر

*The role of household economic activities in facing the Covid-19 pandemic crisis in Algeria*

بلحاجي خديجة<sup>1</sup>، قش عبدالله<sup>2</sup>

*belhadji Khadija<sup>1</sup>, kelleche abdellah<sup>2</sup>*

جامعة الشلف (الجزائر)؛ مخبر تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة؛

؛ [k.belhadji@univ-chlef.dz](mailto:k.belhadji@univ-chlef.dz)

جامعة الشلف (الجزائر)؛ مخبر تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة؛

؛ [a.kelleche@univ-chlef.dz](mailto:a.kelleche@univ-chlef.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/09/15 تاريخ القبول: 2020/11/12 تاريخ النشر: 2020/12/15

الملخص:

تهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية تشجيع وتعزيز دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية كخيار لتخفيف آثار أزمة جائحة كورونا على الأمن الصحي للجزائر مع المحافظة على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأدواته التحليل والاستنباط من اجل تحديد مفهوم وأهمية هذا الخيار في مواجهة أزمة كورونا، حيث تم تحليل كل من مفهوم الأنشطة الاقتصادية المنزلية وخصائصها وفوائدها، كما تم استعراض اهم خصائص أزمة جائحة كورونا ومتطلبات مواجهتها وآثارها على الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الصغيرة بصفة خاصة، لنبز في الأخير دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة آثار أزمة جائحة كورونا الاقتصادية والصحية والاجتماعية، إذ تم التأكيد على ان هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية بما تتصف به من خصائص يعتبر خيار امثل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

**كلمات مفتاحية:** أنشطة اقتصادية منزلية، جائحة كوفيد-19، أمن صحي، مؤسسات صغيرة، اقتصاد جزائري.

**تصنيفات JEL:** M21 ؛ I18 ؛ I15 ؛ M13 ؛ O10

### **Abstract:**

*Through this research, we aim to highlight the importance of encouraging and strengthening the role of domestic economic activities as an option to mitigate the effects of the Corona pandemic crisis on the health security of Algeria while preserving the economic and social options of the country. Corona crisis, where each of the concept, characteristics and benefits of domestic economic activities were analyzed, and the most important characteristics of the Corona pandemic crisis and the requirements for facing it and its effects on the Algerian economy and small enterprises in particular were reviewed, to highlight in the end the role of home economic activities in facing the economic, health and social effects of the Corona*

<sup>1</sup> الباحث المرسل: قش عبد الله؛ الايميل: [a.kelleche@univ-chlef.dz](mailto:a.kelleche@univ-chlef.dz)

*pandemic*, As it was emphasized that this type of economic activities, with their characteristics, is considered an ideal option in terms of economic, social and health.

**Keywords:** Home business; The COVID-19 pandemic; Health security; Small institutions; Algerian economy.

**JEL Classification Codes:** M21 ؛ I18؛ I15 ؛ M13؛ O10

## مقدمة

تشهد دول العالم على اختلاف مستوياتها في التقدم أزمة صحية لم يعرف لها مثيل في العصر الحديث، بل امتد أثرها ليشمل مختلف المجالات والقطاعات بما فيها المجال الاقتصادي، الذي يعتبر أكبر القطاعات تضررا بالنظر إلى حجم الأخطار التي شملته جراء هذه الجائحة. فقد تسببت في توقف مختلف الأنشطة الاقتصادية كسابقة في التاريخ الاقتصادي بما فيها الأنشطة التجارية والسياحية، الصناعة والنقل، الأمر الذي اثر كثيرا على أسعار النفط في الأسواق العالمية وتسبب في انهيارها انهيارا حادا لم يعرف له مثيل من قبل، ما ضاعف حدة المخاطر على الجزائر باعتبار اقتصادها مبني على المداخل النفطية بشكل مفرط.

وعليه فان اثر الأزمة على الدولة الجزائرية امتد ليشمل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، واصبح اليوم الحديث يدور ليس فقط حول كيفية التصدي لهذه الجائحة وخاصة ان منظمة الصحة العالمية أكدت أنه لا سبيل للقضاء عليها بل يجب التعايش معها، ومن ثم لا بد من البحث عن طريقة وكيفية التكيف معها والتخفيف من آثارها السلبية على الاقتصاد ومختلف القطاعات الأخرى.

وتعتبر المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها ومجالات نشاطها، الأكثر تضررا بآثار هذه الجائحة الصحية، وبات من الضروري البحث عن مداخل ناجعة لانقاص هذه المؤسسات والخروج بها إلى بر الأمان، وبالأخص المؤسسات الصغيرة التي يمكن اعتبارها خيار مهم في ظل هذه الأوضاع، ومن ثم فانه من المهم جدا بحث اهم الخيارات المتاحة أمامها للنجاة من جهة وحتى تكون مقوم مهم للاقتصاد على مواجهة آثار هذه الأزمة المتعددة الأبعاد.

فبالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها الأنشطة أو المؤسسات الصغيرة والمزايا التي تتمتع بها، بحيث أنها قادرة على الصمود في الأزمات وانها تستطيع الولوج إلى القطاعات والمناطق والأسواق الضيقة والصغيرة، وبالنظر إلى خصائص ومميزات الظروف في ظل أزمة جائحة كورونا، فقد رأينا هنا من المهم تحليل كيفية استخدام المؤسسات والمشاريع الصغيرة بشكل عام بالنظر إلى خصائصها في مواجهة هذه الجائحة وزيادة فعاليتها لتلبية متطلبات المجتمع. ولكن بالنظر إلى طبيعة هذه الأزمة التي تتطلب تجنب التفاعل الاجتماعي المباشر بين الناس والاكتظاظ وغيرها، فتأتي عملية ممارسة المشاريع أو الأنشطة الاقتصادية من المنزل كخيار مهم لمواجهة هذه الجائحة والتكيف مع خصائصها وتلبية حاجات المجتمع.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا هذا على النحو الآتي:

كيف تساهم الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة تحديات جائحة كورونا في الجزائر؟

من أجل تحليل إشكالية البحث ننتقل من الفرضية التالية: حتى تحافظ الأنشطة والمشاريع الاقتصادية الصغيرة على بقائها والتغلب على مختلف المشاكل والمعوقات في ظل أزمة جائحة كوفيد 19 يجب أن عليها التكيف والتأقلم مع متطلبات وظروف هذه الأزمة.

يهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز دور وأهمية تفعيل الأنشطة الاقتصادية المنزلية في الاستجابة لمتطلبات المجتمع في ظل أزمة جائحة كورونا، من خلال تحليل مفهوم المؤسسات المنزلية وأهميتها في الاقتصاد وأهم خصائصها ومجالات نشاطها، مع توضيح أهم سمات بيئة عمل المؤسسات الاقتصادية في ظل هذه الأزمة، ومتطلبات محاربة هذه الجائحة وأثارها على الاقتصاد وعلى المؤسسات، لنخلص في الأخير إلى اقتراحات حول كيفية تفعيل وتشجيع هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية.

### أولاً: تحليل أبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات والمشاريع الصغيرة مكانة هامة ضمن فعاليات وعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بالنظر إلى الدور الهام والمساهمة التي تضفيها على مستوى الجزئي والكل، فبالنظر إلى خصائصها المستمدة من حجمها الصغير كالمرونة ومحدودية رؤوس الأموال، فيمكنها النشاط والعمل في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية وتحت ظروف متنوعة، الأمر الذي يجعلها محل اهتمام مختلف الدول التي تعول عليها في دفع عجلة التنمية وتعبئة الموارد، كما يجعلها محطة إغراء لمختلف الأفراد ورؤوس الأموال الصغيرة التي لا يمكنها تكوين شركات ومشاريع كبيرة، ومن ثم فإن المؤسسات الصغيرة تمثل فرصة وميدان مهم لشحن همم الأفراد والمستثمرين الصغار الذين يرغبون في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع استجابة لطموحاتهم ورغباتهم في تحقيق النجاح، حيث تمكنهم من التأقلم مع الظروف وتجاوز الصعوبات التي تواجههم من أجل إحداث بصمة إيجابية في مجتمعهم انطلاقاً من الحيز المكاني والزمني الذي يعيشون فيه، وانطلاقاً من الإمكانيات المادية والبشرية والمالية المحدودة التي يحوزونها بغض النظر عن حجمها ونوعيتها، فهم قادرين على التكيف والتأقلم مع مختلف الظروف والنفوذ إلى مختلف الفرص التي تتاح أمامهم مهما كان ميدانها وحيزها الجغرافي، سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل مفهوم المؤسسات الصغيرة بشكل عام وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الآليات والخيارات الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر لقدرتها على تعبئة المدخرات واستغلال الموارد مهما صغر حجمها، وتغطية مجالات النشاط مهما صغرت فرص الربح والنمو بها، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى خصائصها والميزات التي تتمتع بها، من صغر الحجم وقلة المتطلبات المالية والتنظيمية، فهي تركز على المبادرات الفردية وتحمل المخاطر واقتناص الفرص.

حيث يميز البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد معيار عدد العمال إلى المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال بأنها مؤسسات متناهية الصغر، والمؤسسات التي تشغل ما بين 10 إلى 50 عامل فهي المؤسسات صغيرة، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فتعتبر مؤسسات متوسطة<sup>1</sup>.

أما القانون الجزائري فقد عرفها على أنها: تمثل مختلف المؤسسات مهما كان وضعها القانوني سواء تعمل على إنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية، ويقصد بالاستقلالية كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فاكتر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001: 08)<sup>2</sup>، وقد ميز القانون الجزائري بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المصغرة وفق معيار عدد العمال ورقم الأعمال كما يلي<sup>3</sup>:

- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصاً، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، و مجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و 500 مليون دج.

- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.

- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:<sup>4</sup>

- حجم العمالة قليل عادة لا يفوق 250 عامل.
  - ضعف حجم رأس المال المستثمر.
  - إنخفاض رقم الأعمال الذي لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري.
  - ضعف الانتشار في الأسواق، وضعف تنوعها.
  - ضعف حجم الأنشطة وقلة عددها وضعف تنوعها.
  - ضعف التطور والتجديد التكنولوجي والاعتماد على التقنيات والأساليب الإنتاجية والإدارية القديمة.
  - كما تتميز بضعف القدرة التمويلية ومحدودية مصادر التمويل.
  - قلة الخبرات والمهارات البشرية.
- وبالنظر إلى محدودية موارد هذه المؤسسات وأنشطتها وأسواقها فهي تتميز بضعف القدرة التنافسية. الأمر الذي دفع الدولة لإحاطتها بالعبء والدعم بمختلف أنواعه ما انعكس إيجابا على إمكانية ظهورها وتطورها في مختلف المجالات، وهذا ما يبيئه الجدول التالي:

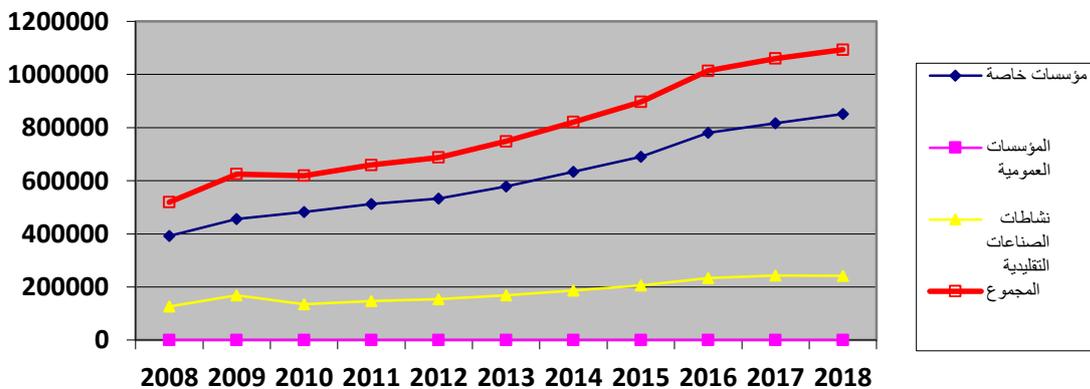
الجدول 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	طبيعة المؤسسات
903332	851414	816326	780339	690113	633891	578586	532702	511856	482892	455398	392013	المؤسسات الخاصة
244	262	264	438	532	544	547	561	572	557	591	626	المؤسسات العمومية
268369	241494	243699	233298	206166	186303	168801	154123	146881	135623	169080	126887	الصناعات التقليدية
1171945	1093170	1060289	1014075	896811	820738	747934	687386	659309	619072	625069	519526	المجموع

source : ministere de l'Industrie ; Algerie, Bulletins d'information statistique de la PME,

<http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>; 2008- 2019.

الشكل 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر وخاصة في الفترة 2007 إلى 2010

وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بهذه المؤسسات ودعمها، ويرجع الارتفاع الحاد لعددتها في هذه الفترة إلى السياسة الاستثمارية

للدولة في قطاع البناء والأشغال العمومية التي أدت إلى تأسيس العديد من المقاولات<sup>5</sup>، ويرجع تطور عدد هذه المؤسسات إلى اهتمام الدولة بها وإحاطتها بالرعاية والدعم ويظهر ذلك من خلال اعتماد عدة آليات وهيأة تسهر على دعمها ومرافقتها كما سيتم توضيحه لاحقا.

كما يمكن تصور دعم واهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة من القوانين والتسهيلات المالية والإعفاءات الضريبية التي أقرتها سواء في إطار سياسة تشغيل الشباب أو تشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهمها من خلال النقاط التالية:<sup>6</sup>

- الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق النسبة المخفضة بـ 5٪ من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار والموجهة للنشاطات الخاضعة لهذا الرسم.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية بالنسبة لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني.

## 2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تهدف الدولة من تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إبرازها فيما يلي:<sup>7</sup>
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال هذا الاستحداث يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

## 3. عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتوقف فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرصها في النجاح والازدهار على مجموعة من العوامل والظروف التي تختلف من حالة إلى أخرى، ولكن يمكن تشخيصها في مجموعتين أساسيتين، المجموعة الأولى ترتبط بالبيئة الداخلية للمؤسسة، وأخرى تتحدد في ظل الظروف المحيطة بالمؤسسة، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:<sup>8</sup>

- الموارد البشرية والسياسات والخطط القائمة على رؤية مستقبلية واضحة: وهي ضرورية لاختيار مشاريع قادرة على النجاح والنمو مستقبلا. لأن الأمر مرتبط باستثمار مستقبلي.
- المهارات والقدرات الشخصية التي تضمن للمقاول إنشاء المشروع وقيادته وتنظيم الموارد، والتي تتحدد من خلال المعارف والخبرات المكتسبة والقدرة على الاتصال والتواصل مع الغير والتفاعل معهم والقدرة على التنظيم والتسيير واتخاذ القرارات وحل المشكلات<sup>9</sup>
- العوامل الاجتماعية: وهي تلك العوامل الاجتماعية التي تحيط بالمؤسسة والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر على إمكانية ممارسة النشاط ونجاحه، والتي تتمثل في الأسرة والدين، العادات والتقاليد، الثقافة، أفراد المجتمع المحيطين.
- العوامل الاقتصادية: والتي تتمثل في الظروف والحالات الاقتصادية السائدة كالرؤى والركود والتضخم والفقر والبطالة، إضافة إلى مستوى الدخل الفردي والمعيشي.
- العوامل المادية والمالية والتنظيمية: والتي تتمثل في مدة توفر الموارد المادية الكافية لإقامة المشروع وتحقيق أهدافه وطريقة التنظيم المتبعة وكذا طريقة تخصيص وتوزيع الموارد.
- العوامل الطبيعية: وتتمثل في مختلف العوامل الطبيعية التي تؤثر على المشروع كالمناخ والإقليم الجغرافي بما فيه من تضاريس وغازات موارد طبيعية كالمياه والمعادن وغيرها
- العوامل التقنية والتكنولوجية: وتشير إلى مدى اعتماد أساليب ووسائل عمل أكثر تطورا.
- عوامل مرتبطة بالسوق والمنافسة: وتشير إلى حالة السوق وشدة المنافسة في قطاع نشاط المؤسسة، وفي المنتجات البديلة، وأيضا إلى خصائص السوق كالحجم والقابلية للنمو.
- عوامل قانونية ومؤسسية: والتي تتمثل في مختلف القوانين والتنظيمات التشريعية والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر قد اعتمدت مجموعة من الهيئات التي تهتم بمسألة إنشاء ومتابعة وتطوير هذا النوع من المؤسسات.<sup>10</sup>

#### 4. آليات وطرق دعم وترقية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تسعى الدول على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو إلى ترقية وتحسين الصغيرة والمتوسطة، وتوفير لها الشروط المناسبة للظهور والنمو، ولهذا فهي مرغمة على إحاطتها بالرعاية والدعم من كافة النواحي المالية والتنظيمية والبيئية والاجتماعية، وذلك لأنها تواجه العديد من المعوقات التنظيمية والتسويقية والبيئية، فقد أثبتت بعض الدراسات ان احتمال استمرارية المؤسسات حديثة النشأة ضعيف جدا، فهناك ارتباط موجب بين احتمال الاستمرارية وبين الحجم والأقدمية، هذا ما يؤكد على ان المؤسسات الصغيرة عرضة لخطر الإفلاس والفشل بنسبة اكبر من المؤسسات الكبيرة، بالنظر إلى المشاكل والعراقيل التي تتعرض لها كعوائق الخبرة واليد العاملة المؤهلة والسياسات الاقتصادية الحكومية ومشكل التمويل.<sup>11</sup> ومن اجل مساعدتها على الظهور ومواجهة مختلف التهديدات فهناك الكثير من الآليات والطرق لتحقيق هذا الغرض وأهمها ما يلي:

\* **الحاضنات:** وهي مؤسسات هدفها رعاية وحماية المؤسسات الناشئة ومساعدتها على النمو والتطور، وقد عرفت على أنها: مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار بهدف إعطائهم

دفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ويمكن أن تكون تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة<sup>12</sup>. وتهدف الحاضنات إلى ما يلي:<sup>13</sup>

- تقديم خدمات للمشاريع داخل وخارج الحاضنات.
  - ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار.
  - مساندة ومساعدة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس.
  - تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل.
  - ربط تكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفقتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة.
  - ربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليمياً وعالمياً لتبادل الخبرات وزيادة الاستفادة.
  - اكتشاف القدرات الإبداعية الكاملة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.
  - إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل: الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختيار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة.
  - تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة مكاتب التشغيل.
  - توفير المناخ والإمكانيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - المتابعة المستمرة لعمل وسير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بمدى تحقيق أهدافها.
  - تمكين أصحاب الأفكار الابتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات
- وتعمل الحاضنات من خلال مجموعة من الآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بناء على تقديم مجموعة من

الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها ما يلي:<sup>14</sup>

- توفير المكاتب المؤقتة المجهزة
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل
- توفير الخدمات القانونية ( الخاصة بالتأسيس، التسجيل، كتابة العقود)
- بناء شبكات التواصل
- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتنظيمية والتسويقية
- توفير البنية التحتية كالمختبرات والمعامل وتجهيزات وشبكات الاتصالات
- تقديم الخدمات الفنية

\* المرافقة: ومن الآليات والطرق التي تعتمد عليها معظم الدول في رعاية ودعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المرافقة، التي يمكن من خلالها تذليل الصعوبات والتهديدات التي تواجه تلك المؤسسات سواء عند التأسيس أو عند مزاوله النشاط، وتهدف المرافقة أيضا إلى متابعة والتأكد من نجاح تلك المؤسسات وتقديم لها الدعم والاستشارات اللازمة لذلك. وفي هذا الخصوص قد اعتمدت الجزائر مجموعة هائلة من الهيئات التي تسهر على مرافقة ومتابعة مختلف المقاولات كإنشاء حاضنات الأعمال والوكالات المختلفة، ومنها ما يلي:<sup>15</sup>

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSE) بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 06 سبتمبر 1996.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005.

- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS).
- الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار بموجب أحكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر

\* **التعليم والتكوين:** يعتبر التعليم والتكوين أمر مهم لغرس ثقافة المقاوالاتية لدى مختلف الأفراد وإعطائهم المعارف والقدرات والمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع وتسييرها، فإلى جانب الدور التعليمي للجامعات ومراكز التكوين المختلفة التي يعطي للأفراد المعارف والمهارات والخبرات لمزاولة نشاط معين، فهي أيضا تمكنهم من تعلم كيفية إنشاء تلك المؤسسات وتسييرها من خلال إدراج مقاييس وبرامج لجميع التخصصات وهذا ما اعتمدته الجزائر في السنوات الأخيرة.

وتجدر الإشارة هنا ان السبب الرئيس الذي يجعل معظم الشباب وخريجي الجامعات الجزائرية يحجم عن العمل الحر وإنشاء المؤسسات، ويميل إلى تفضيل الوظائف في القطاع الحكومي التي تتميز بالرتابة والروتين وقلة الحاجة إلى الإبداع والابتكار، يعزى ذلك بالأساس إلى أنظمة التعليم والرتيبة الجامدة المعتمدة على التلقين وإعطاء المادة العلمية الجاهزة، التي تغرس في نفوس وعقول الطلاب روح الاتكال إضعاف روح المبادرة والابتكار والتجديد والاستقلالية والاعتماد على النفس.

\* **دعم الثقافة:** التي تهدف إلى غرس روح المبادرة وثقافة إنشاء وإدارة المؤسسات لدى أفراد المجتمع، فتوفر المحيط المشجع والإمكانيات المادية والمالية والقدرات لا يكفي لتشجيع وتطوير المؤسسات وتعزيز دورها التنموي، بل يجب أن يتمتع الأفراد بثقافة تشجعهم وتدفعهم نحو مزاولة وإنشاء المشاريع، وهذا ما يتطلب تمتعهم بروح المبادرة وتحمل المخاطرة والمسؤولية والاستقلالية في إدارة المشاريع وروح القيادة والتفوق والتجديد والابتكار وغيرها.

\* **توفير الدعم ووسائل العمل:** والتي تتحدد في الدعم المالي، الفني، التسويقي، والتنسيق.

\* **تحسين بيئة الأعمال:** أي إزالة كل العوامل المعيقة لنشاط المؤسسات سواء الإدارية والتنظيمية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية، ومن تلك العوامل نجد الفساد الإداري والبيروقراطية والمحسوبية وانتشار الآفات الاجتماعية والغش التجاري وانتشار السرقات، فتحسين بيئة العمل يقتضي القضاء على هذه المعوقات وتوفير البنية التحتية ومختلف الخدمات الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية كالكهرباء والغاز وشبكة الطرقات والمواصلات إضافة إلى اعتماد إصلاح إداري يفرض على القضاء على الفساد والبيروقراطية وتسهيل إنشاء المشاريع الجديدة والحصول على الائتمان التجاري.

## 5. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تعبئة موارد المجتمع والمساهمة في تلبية حاجات الأفراد، خاصة في القطاعات التي لا ترغب المؤسسات الكبيرة النشاط فيها، كما تظهر الحاجة إليها عندما تكون رؤوس الأموال صغيرة غير كافية لإقامة مشاريع كبيرة، أو ان الفص التسويقية المتاحة محدودة وغير سانحة لتأسيس مشاريع كبيرة، ولهذا فإنها تلعب دور كبير في التنمية وتعبئة الموارد، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: وذلك أنها تساهم في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تلبية حاجات المجتمع بناء على استغلال الفرص، ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97% من مجموع المؤسسات وتساهم 31% من إجمالي القيمة المضافة. وفي فرنسا تمثل نسبة 98.8% من مجموع المؤسسات وتساهم بنسبة 53% من القيمة

المضافة الإجمالية. وفي كوريا الجنوبية تساهم بأكثر من 25% من إجمالي القيمة المضافة، وبالنسبة للجزائر فقد بلغت نسبة مساهمتها في القيمة المضافة سنة 2016 حوالي 53% من إجمالي القيمة المضافة أي ما يعادل 9943.92 مليار دينار جزائري<sup>16</sup>.

- تنوع الهيكل الاقتصادي: من خلال النشاط في جميع القطاعات سواء كانت ذات ربح مرتفع أو منخفض وخاصة بالنسبة للأنشطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة. حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية للنفط الذي جعل الدولة تعاني من مخاطر جمة خاصة في ظل الأزمة الراهنة، مع العلم ان إيرادات الدولة ترتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، فانخفاض سعر الخام الجزائري من 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 55.22 دولار للبرميل سنة 2017، تسبب في انخفاض الجباية البترولية من 3388.1 مليار دينار سنة 2014 إلى 2200.1 مليار دينار سنة 2017<sup>17</sup>. كما أنه وصل إلى أقل من 30 دولار للبرميل في سنة 2020، هذا الوضع يتطلب البحث بجديّة عن حلول فعالة للتنوع الاقتصادي وإيجاد بدائل حقيقية لتمويل خزينة الدولة على المدى القصير.

- معالجة الاختلالات الاقتصادية: لأنها تعمل على تعبئة الموارد وتوزيعها في مختلف القطاعات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في كافة القطاعات كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

القطاع	الزراعة	الطاقة والمناجم	الصناعات التحويلية	الخدمات	الصناعات التقليدية	الأشغال العمومية والبناء	الإجمالي
عدد المؤسسات النشطة	7275	3032	102055	602695	268369	188275	1171701
النسبة	0.62%	0.26%	8.71%	51.44%	22.9%	16.07%	100%

source : ministere de l'Industrie ; Algerie, Bulletins d'information statistique de la PME, <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>; 2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها النشاط في جميع القطاعات والميادين، إلا ان قطاع الخدمات يحتل أكبر نسبة حوالي 51% تليها الصناعات التقليدية، وذلك ان هذه القطاعات تتناسب مع طبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها لا تتطلب رؤوس أموال واستثمارات ضخمة في حين بلغت الزراعة والطاقة اقل نسبة كونها لا تتناسب مع طبيعة المؤسسات الصغيرة وانها لا تتميز بجاذبية عالية للاستثمارات .

- تنمية الصادرات: حيث تدل الإحصائيات على المساهمة الكبيرة لهذه المؤسسة في التصدير في مختلف بلدان العالم إذ تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 40 إلى 60% من إجمالي الصادرات في كل من الصين، تاوان، إيطاليا، الدانمارك، كوريا، وسويسرا<sup>18</sup>. أما في الجزائر فقد تجاوزت حصتها 3.06% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 1998 أي ما قيمته 294.99 دولار حسب إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية الجزائرية<sup>19</sup>.

- زيادة الناتج المحلي: من خلال توظيف موارد المجتمع وتوجيهها نحو تلبية حاجاته، حيث تدل الإحصائيات لمختلف دول العالم على المساهمة الإيجابية لهذه المؤسسات في زيادة الناتج المحلي، حيث تراوحت تلك المساهمة من 43% إلى 64% في العديد من الدول من بينها إسبانيا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، النمسا وكندا<sup>20</sup>. أما في الجزائر فقد بلغت قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الخام 3015.4 مليار دينار جزائري سنة 2005. لتصل سنة 2007 إلى 3903.63 مليار دينار ما يعادل نسبة 80.80% من إجمالي الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات<sup>21</sup>.

- تكوين الكوادر الفنية والإدارية: تساهم أيضا هذه المؤسسات في إكساب الأفراد خبرات عمل إضافة إلى مساهمتها في التكوين والتدريب المخصص لعمالها.

- جذب المدخرات: وتوظيفها في تلبية حاجات المجتمع مما يساهم في تنمية رأس المال الوطني وتحسين القدرة الإنتاجية للبلد.

- استغلال الموارد وتوظيفها بشكل فعال.

- تغطية احتياجات المجتمع وخاصة في المجالات التي لا تصلها المؤسسات الكبيرة

- المساهمة في التشغيل والحد من البطالة : فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر خيار مناسب لامتناس البطالة وتخفيف الضغط على القطاع العام الذي أصبح غير قادر على تغطية كل طلبات التشغيل وخاصة في ظل تنامي عرض العمل وتقلص الطلب عليه بسبب تراجع أسعار النفط، فهذه المؤسسات تساهم ما بين 70 إلى 80% من مجموع القوى العاملة في العديد من الدول من بينها الإمارات والسعودية وسلطنة عمان<sup>22</sup>. أما في الجزائر فتساهم بنسبة 77.09% من مجموع اليد العاملة في القطاع الخاص<sup>23</sup>. وما يقارب 11% من إجمالي العمالة الوطنية سنة 2006 أي ما يعادل 1.252.707 عامل لتصل تلك النسبة إلى 17.03% من إجمالي مناصب الشغل سنة 2009 أي ما يعادل 1.6 مليون منصب شغل<sup>24</sup>، والجدول التالي يبين تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر:

الجدول 3: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الموظفين	2.238.233	2.487.914	2.601.958	2.690.246	2.818.736

**source** : ministere de l'Industrie ; Algerie, Bulletins d'information statistique de la PME, <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>; 2015-2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في تطور مستمر حيث أنها فاقت المليونين في كل السنوات، وبهذا فلي تلعب دورا هاما في التشغيل والحد من البطالة.

- عدالة توزيع الدخل: من خلال المساهمة في التشغيل إضافة إلى أنها تتيح فرص تعظيم دخول الأفراد ذوي رؤوس الأموال المنخفضة، ومن ثم تكسير احتكار التحكم في المشاريع والاستثمارات من طرف أصحاب الأموال ورجال الأعمال الكبار وتحكمهم في مدخرات المجتمع.

- مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية والحد من الأزمات الاجتماعية: من خلال توفير فرص العمل وتوزيع الدخل وإنشاء القيمة المضافة وتعبئة الموارد وتلبية الحاجات، ومن ثم المساهمة في الإنتاج وتسويقه.

- تدعيم التنمية المحلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على النشاط في مناطق مختلفة ومتباينة من حيث الحجم، المناخ والمواقع الجغرافية، كانتشارها في المناطق الصناعية والريفية والحضرية والمدن الجديدة، وذلك لصغر حجمها وقدرة تكيفها مع هذه المناطق كما أنها لا تتطلب رأس مال كبير ولا تكنولوجيا متطورة ولا تكاليف تسيير عالية ولهذا فهي قادرة على سد العجز في التنمية المحلية خاصة بالنسبة للمناطق التي تتميز بمحدودية الموارد والفقر وغيرها<sup>25</sup>.

تحتل المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها مكانة هامة ضمن النسيج الاقتصادي للمجتمع، بالنظر إلى دورها الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث أنها تمكن من القضاء على العديد من المعوقات والمشاكل منها الحد من البطالة والأزمات الاجتماعية، إضافة إلى أنها تساهم في تلبية حاجات المجتمع وتعبئة الموارد الاقتصادية واستغلال الطاقات والفرص التسويقية مهما كان حجمها، وبالنظر إلى خصائص هذه المؤسسات المبنية على صغر الحجم والمرونة فإنها تشكل أداة مهمة لمواجهة الأزمات على اختلاف أنواعها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو صحية، خاصة أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا فرص تسويقية كبيرة إضافة إلى سرعة تكيفها واستجابتها للتغيرات المختلفة، وإمكانية نشاطها في

مختلف الظروف والأماكن، وعلى هذا الأساس تظهر هذه المؤسسة قدرة هائلة للنشاط في ظل الأزمة الصحية التي يمر بها العالم اليوم، وبالأخص الأنشطة أو المشاريع الاقتصادية المنزلية، وهذا ما سيتم تحليله من خلال العنصر الموالي.

### ثانياً. تحليل أهمية الأنشطة الاقتصادية المنزلية في ظل أزمة جائحة كورونا:

لقد القت أزمة جائحة كورونا بظلالها على مختلف القطاعات، بحيث لم تترك أي مجال أو نشاط إلا وأصابته آثارها، وامتد ذلك ليؤثر حتى على نمط حياة الأشخاص وعمل المؤسسات، التي أصبحت مهددة بفعل التأثيرات السلبية على نشاطها، وتزداد تلك المخاطر حدة على المؤسسات الصغيرة وخاصة تلك التي لم تستطع التكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة التي فرضتها هذه الجائحة، ولأجل هذا نعمل من خلال هذا العنصر بتحليل خيار مهم وفعال لهذه المؤسسات يمكنها من البقاء والتفاعل بإيجابية في ظل هذه الظروف.

#### 1. مفهوم الأنشطة الاقتصادية المنزلية:

أي ممارسة الأعمال الاقتصادية من المنزل، ويقصد بالأنشطة الاقتصادية تلك الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح، حيث ان صاحب العمل يجعل من مقر سكنه محلا لممارسة الأنشطة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الربح، دون ان يكلف نفسه عناء البحث عن محلات أو التنقل إلى أماكن بعيدة لممارستها، وما يساعد على ذلك هو تطور وسائل المواصلات والاتصال وبالأخص تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فالأنشطة الاقتصادية المنزلية هي مشاريع تجارية صغيرة يقوم بها أصحابها من منازلهم. وما يميز هذا النوع من الأعمال إلى جانب الموقع هو قلة عدد العاملين، ورغم الانتشار الواسع لهذا النوع من الأنشطة ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها عادة ما تكون غير مصرح بها وغير قانونية بسبب المشاكل المتعلقة بالتسوية القانونية أو رغبة في التهرب الضريبي لأصحابها. واعتبارا من ان الأنشطة والمشاريع المنزلية مفهوم يرتبط بالمبادرة لإنجاز أعمال وأنشطة تقوم بالأساس على تعبئة الموارد والإمكانيات المنزلية وتخصيصها لإنجاز أنشطة تستهدف استغلال فرصة تسويقية واستثمارية معينة مساهمة بذلك في سد فجوة الطلب وتلبية الاحتياجات، وعليه فان هذا المفهوم ظهر ليجسد تلك الاعتبارات والأنشطة الاقتصادية القائمة على المبادرة والإبداع واستغلال الفرص وتحمل المخاطرة في اطار مقر السكن أو داخل المنازل وبما يوفره من إمكانيات ووسائل وتوظيفها في ممارسة أنشطة اقتصادية، أي تشير إلى ممارسة الأنشطة والأعمال الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق ربح انطلاق من المنزل دون الحاجة إلى تخصيص مقر خاص لمزاولة ذلك النشاط وهذا يعود بمزايا عديدة حيث تغني صاحب العمل عناء البحث عن أماكن ومقرات النشاط والانتقال يوميا من البيت إلى مكان النشاط،<sup>26</sup> ويزداد هذا الأمر أهمية في المناطق الريفية التي تتميز ببعد المسافة عن المدينة والأسواق، كما اعتبرت على أنها احد أنواع المؤسسات المصغرة وفق التصنيف حسب معيار إمكانيات الإنتاج.<sup>27</sup>

فقد ظهر مفهوم الأعمال المنزلية لأول مرة في عام 1978. على يد ماريون من خلال دراسة استطلاعية قامت بها لمعرفة الأعمال التي تقوم بها النساء في جميع أنحاء أمريكا في منازلهم، والتي تضمنت 40.000 رسالة تشير الكثير منها إلى المشكلات التي واجهها المستجيبون أثناء قيامهم بأعمال تجارية من منازلهم، وتم تحليل المشكلات والتصدي لها. وفي عام 1980 تم تأسيس التحالف الوطني لسيدات الأعمال المستندة إلى المنازل لمحاربة العزلة التي عبر عنها المستجيبون وكذلك لمحاربة القوانين التي جعلت ممارسة أعمالهم صعبة، ثم نشر الدليل المنزلي بواسطة ماريون بير ويندي لازار الذي يحتوي على قصص العديد من النساء اللواتي يدرن الأعمال المنزلية في جميع أنحاء البلاد في العديد من المجالات المتنوعة، بالإضافة إلى معلومات حول تشكيل الأعمال والسلوك والامتثال للقانون، بعد هذه الدراسة كتبت العديد من المجالات الوطنية حول هذه القضايا، وكان نتيجة ذلك أنه وفي مؤتمر البيت الأبيض حول الأعمال الصغيرة في عام 1986، تم إقرار توصية تفضي إلى رفع القيود المفروضة على الأعمال

المنزلية، وأقت مجموعة من الشواط الخاصة بالترخيص للأعمال المنزلية في الولايات المتحدة التي تختلف حسب النشاط وأماكن تواجد المهن المسموح بها.<sup>28</sup>

وفي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال ازداد نمو وتوسع الأعمال المنزلية، ففي بريطانيا كان 8 مليون شخص يديرون أعمالاً منزلية عبر الإنترنت اعتباراً من أبريل 2013، فالأعمال المنزلية عبارة عن شركة صغيرة تعمل من مكتب في منزل صاحب العمل. بالإضافة إلى الموقع، عادة ما يتم تعريف الأعمال المنزلية من خلال وجود عدد قليل جداً من الموظفين، وعادة ما تكون جميع أفراد العائلة المباشرون مالمالك الشركة، وفي هذه الحالة تكون أيضاً شركة عائلية. كما انه في غالب الأحيان ما تفتقر إلى واجهة المتجر، ومواقف العملاء وإشارات الإعلان في الشوارع.<sup>29</sup>

إذن المشاريع الاقتصادية المنزلية تشير إلى قدرة ورغبة صاحب المنزل على توليد أفكار ومشاريع وتجسيدها على ارض الواقع انطلاقاً من مقر سكناه وفي حدود إمكانياته وخصائص منزله الهندسية والفنية والموقع الجغرافي له، رافضاً بذلك الاستسلام إلى فكرة عدم وجود مقر للنشاط وامتفاديا الكثير من الأعباء التي تنجم عن ذلك، فهي عبارة عن اعتراف ممارسة الأنشطة الاقتصادية المربحة انطلاقاً من مقر السكن.

ولقد انتشر هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية واكتسب مكانة هامة وأصبحت تنافس الأعمال التجارية الصغيرة وتتميز عنها بأنها توفر على الأقل إيجار المقر. وما ساعد على ذلك تطور وسائل الاتصال كالفكس والإنترنت عالي السرعة وخطوط الهاتف المخصصة للمنزل والهواتف المحمولة. فالعديد من أعمال المنازل تبدأ بحجم صغير جداً ويبدأ أصحابها بجانب أعمالهم الأساسية كموظفين يحاولون تدعيم دخلهم، ثم ما تلبث أن تتوسع هذه الأعمال بمجرد ان تحقق ربح. ومن بين الأمثلة عن تلك المؤسسات التي انطلقت كأعمال منزلية نجد العديد من الشركات العالمية الضخمة والمشهورة حالياً منها:<sup>30</sup>

- شركة أبل التي بدأها ستيف جوبز وستيف وزنيك في جراج

- هيولت باكاردو التي أصبح مقرها الأصلي متحفاً، جراج HP

شركة أمازون لبيع التجزئة عبر الإنترنت التي أسسها جف بيزوس.

وهناك الكثير من الشركات والمؤسسات التي انطلقت كمؤسسات صغيرة من المنازل لتصبح شركات عملاقة وضخمة، إذن يعتبر امر ممارسة الأنشطة الاقتصادية من المنزل مفتاح نجاح رجال الاعمال والشركات وطريقها نحو التوسع اذا لما تم إدارتها وفق رؤية استراتيجية ذكية ومدروسة.

وكخطوة تستشعر من خلالها أهمية ومكانة هذا النوع من الأنشطة ضمن النسيج الاقتصادي للمجتمع، أقرت العديد

من الدول هذا النوع من الأنشطة ضمن منظومتها القانونية، ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما يلي:

\* ففي الأردن تم الترخيص لـ 59 مهنة من المنزل، وتشمل: الاستشارات الإدارية والتسويقية والغذائية، التصميم، التحرير، التخطيط الاستراتيجي، أعمال الترجمة، تصميم الحدائق والمجوهرات والأزياء والتصميمات المتحركة ثلاثية الأبعاد، الرسم المعماري، والمحاسبة باستثناء "التدقيق على الحسابات" والاستشارات الضريبية والاقتصادية، دراسات الجدوى الاقتصادية، تكنولوجيا المعلومات وبيع الأجهزة المكتبية والرياضية والاستشارات بكافة أنواعها وإدارة البرامج العلمية والفكرية، تصميم الرسومات والمواد الدعائية ودراسات علوم الإنسان والجينات الوراثية والبيع والتسويق عبر الإنترنت "باستثناء المهن التي تتطلب موافقات، والمهن المحظورة". إضافة إلى المهن اليدوية في المنزل مثل الحياكة، التطريز، زخرفة السيراميك، حياكة الحصر والسجاد، تصنيع الصابون وأغراض الزينة كالمجوهرات ونوافذ الزجاج والحداريات والشموع وأشغال الجلود، إضافة إلى صناعة الأغذية كتصنيع العصائر، المخبوزات المنزلية وتحضير الأعشاب والبقوليات. أما قائمة خدمات المنازل فشملت تصليح كهرباء

المنازل، الصيانة المنزلية، التمريض المنزلي وتنظيف المنازل والخدمات المنزلية والطباعة، كتابة الأخبار الصحفية، تصميم المواد التسويقية والإعلانية. وقد تم الترخيص للأعمال المنزلية وفق الشروط التالية:<sup>31</sup>

- ان لا يتطلب ممارستها استخدام معدات أو القيام بعمليات تصنيع أو إنتاج أو تقديم خدمة من شأنها إحداث ضجيج أو اهتزاز أو دخان أو غبار أو رائحة، يكون لها تأثير سلبي على الجوار.
- أن لا تستخدم أو تنتج مواد خطيرة وان لا تؤثر على الصحة أو السلامة العامة.
- ان لا تستخدم أو تنتج أو تتطلب استخدام معدات أو عملية تصنيع من شأنها استهلاك الخدمات أو البنية التحتية للمنطقة السكنية.
- كما اشترطت ان يكون البناء مرخصاً وفق الأصول، وان يكون مقيماً بنفس المنزل أو الشقة.
- ان لا تزيد المساحة المخصصة للعمل على 15 بالمئة من المساحة الأرضية الإجمالية أو 25 متراً (أيهما اقل)،
- وان لا تتم ممارسة المهنة خارج حدود البناء المغلق للمنزل كالشرفات المكشوفة أو الساحات.
- وان يكون العمل خلال ساعات العمل المتعارف عليها.
- كما تضمنت شروط فنية لمهن تصنيع وإعداد الأغذية في المنزل.

وحسب المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية فقد تلقت 1435 طلباً للاستفادة من برنامج "دعم وتنمية الأعمال من المنزل- شغل بيتي- كما أكدت ان وزارة الصناعة والتجارة والتموين مستعدة لتشبيك أصحاب تلك المشاريع مع المؤسسات الاستهلاكية وتنظيم معارض ومساحات تجارية مخصصة للبيع المباشر لمساعدتهم في تسويق منتجاتهم واستدامة مشاريعهم.<sup>32</sup>

\* وفي الإمارات العربية المتحدة أطلقت «أكشاك» أول منصة رقمية إماراتية للتجارة الإلكترونية بهدف جمع وتسويق وبيع منتجات أصحاب التجارة المنزلية والمشاريع الفردية الشخصية ضمن منصة رقمية موحدة والعمل على ترويج منتجاتهم في السوق المحلي والعالمي. وتعتبر منصة ذات رؤية مجتمعية تنبئ مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية الرامية إلى استعمال مبادئ ريادة الأعمال للمشاريع الفردية والصغيرة والمتوسطة وتحقيق ربح مادي وقيمة اجتماعية للمجتمع، ومن منطلق التحديات التي تواجه التجارة المنزلية في مواقع التواصل الاجتماعي، أطلقت منصة «أكشاك» التي تهدف إلى تعزيز مفاهيم التحول الإلكتروني، تهدف إلى توفير تقارير عن القطاع من خلال بيانات دورية وإحصائيات عن قطاع التجارة المنزلية بما يساهم في تقنين وتطوير هذه التجارة، وتوفير منصة تدعم المواهب المنزلية والحرفيين الموهوبين من خلال إيجاد سوق إلكتروني متكامل لعرض منتجاتهم والترويج لها، وتنظيم سوق البيع في منصات التواصل الاجتماعي عبر منصة موثوق بها. وتضم المنصة قطاعات عديدة منها المأكولات والمشروبات والصحة وأعمال التجميل والأزياء والفنون والصناعات اليدوية والإكسسوارات، حيث تتيح المنصة خدمات الدفع والتوصيل والتواصل والتقييم.<sup>33</sup>

\* كما بادرنك قطر للتنمية وكل من غرفة قطر ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، إلى إطلاق النسخة الأولى من معرض «منتجات منازلنا»، والذي يقام لأول مرة في الفاتح سبتمبر 2017 لمدة خمسة أيام، في مركز الدوحة للمؤتمرات والمعارض،

ويأتي تنظيم معرض «منتجات منازلنا» ضمن مبادرة البرنامج الوطني لتطوير المشاريع المنزلية والهوض بها وتفعيل دورها في الاقتصاد المحلي، والتي أطلقها بنك قطر للتنمية في منتصف عام 2015، في إطار استراتيجيته لدعم مشاريع المنتجات المنزلية لكي تساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني.<sup>34</sup>

تعتبر النماذج الواقعية المعروضة أنفا حول المشاريع المنزلية بعض ما هو موجود في الواقع، وتدل على ان هناك اتجاه عالمي نحو هذا النوع من الأنشطة، لكونها تمثل واقع اجتماعي لا بد من الاعتراف به تأطيره قانونيا حتى تكون مساهمته واسعة في دعم خزينة الدولة والمساهمة في القيمة المضافة والناتج المحلي والتشغيل وتلبية حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية المحلية.

## 2. أهمية المشاريع الاقتصادية المنزلية:

ان ظهور الأنشطة المنزلية لم يكن وليد الساعة وإنما تعود جذوره إلى عصور بعيدة، أينما كان الإنسان بحاجة إلى ممارسة بعض الأنشطة بمنزله باعتباره مكان قريب وان تكاليف ذلك منخفضة، إلا ان في العصر الحالي بدأت العديد من الدول تعطي أهمية لهذا النوع من الأنشطة، والتفتت إلى ذلك الدور الكثير من الهيئات العلمية وعلى رأسها ما قامت به دائرة التنمية الاقتصادية بالإمارات العربية المتحدة التي أولتها تحفيزات خاصة ضمن برنامج الريادة، حيث أحصت ما يعادل 3 آلاف نشاط اقتصادي منزلي<sup>35</sup>. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الدراسات والبرامج التي خصصت لهذا النوع من الأنشطة في الكثير من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد اكتسبت فكرة ممارسة الاعمال المنزلية مصداقية على مر السنين وتوسعت أكثر وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية. حتى أصبحت تنافس الشركات التجارية، وخاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمزايا التي توفرها والوظائف التي تحققها لمستعملها، حيث ان انتشار وتوسع هذه الاعمال يعود بالأساس إلى المزايا التي تتمتع بها والخصائص التي تميزها وتجعلها أكثر مرونة وتكيفاً مع الظروف، وسهولة الإنشاء وقليلة التكاليف كونها تعمل على توفير الإيجار. حيث تبدأ العديد من الأعمال المنزلية بشكل محدود في حين أن المالك ما زال يمارس عمل آخر ليتم توسيعه بمجرد أن يثبت أنه مربح وناجح.

وتزاد أهمية المشاريع المنزلية أثناء بعض الأزمات والظروف الخاصة، وفي المناطق الريفية لأنها توفر على الأشخاص عناء التنقل باستمرار لممارسة العمل في مكان بعيد، ويزداد الأمر أهمية بالنسبة للمرأة الريفية التي تجد صعوبة في معظم الأحيان في التنقل وترك المنزل بالنظر إلى التزاماتها وارتباط مسؤوليتها بالمنزل، حيث ان ممارسة النشاط وهي في المنزل يمكنها من الجمع بين الأمرين، ويمكنها من تجاوز العديد من العقبات والصعوبات التي تواجه النشاط الاقتصادي أو التجاري للمرأة الريفية والتي تبرز في النقاط التالية:

- مشاكل متعلقة بالثقافة والعادات والتقاليد السائدة في الأوساط الريفية: والتي تساهم كثيرا في عرقلة ومنع خروج المرأة من بيتها بشكل مستمر وممارسة أعمال التجارة وغيرها.

- مشاكل متعلقة بالمواصلات والتنقل من البيت وأماكن النشاط: حيث كثيرا ما تعاني المناطق الريفية من قلة وندرة وسائل النقل وصعوبة المسالك مما يجعل هناك صعوبات في انتقال المرأة يوميا إلى أماكن العمل البعيدة، بينما ممارستها لنشاطها بالبيت يغنيها عن ذلك.

- مشاكل وأعباء الخاصة برعاية الأبناء والاهتمام بشؤون المنزل، مما يلزمها في معظم الأحيان التخلي عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية خارج البيت، من اجل التفرغ لشؤون البيت بينما تستطيع الجمع بين الأمرين اذا كانت تلك الأعمال تمارس بالمنزل.

- مشاكل اقتصادية متعلقة بقلة وندرة رؤوس الأموال الكافية لممارسة الأنشطة، وخاصة ان المناطق الريفية تتميز بانتشار الفقر والحرمان، مما يصعب عملية شراء أو استئجار محلات خاصة لممارسة الاعمال الاقتصادية.

فمن خلال ما سبق يتضح أن الأنشطة والمشاريع المنزلية تلعب دورا هاما في التنمية المحلية وسد حاجات المجتمع وتجاوز الكثير من المصاعب والأعباء، كما أنها تعتبر خيار مهم للتأقلم مع بعض الظروف والحالات الخاصة، ويمكن إبراز أهميتها من خلال النقاط التالية:

- تمكين المرأة من مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بكل سهولة مع إمكانية الجمع بين مسؤولية رعاية شؤون البيت وممارسة الأنشطة الاقتصادية ومن ثم الاستفادة من دورها في التنمية.
  - توسيع الطاقة الإنتاجية من خلال توظيف الإمكانيات المتوفرة بالمنزل من الطاقة وأراضي وغرف وأدوات مختلفة.
  - تتيح إمكانية مشاركة جميع أفراد الأسرة وتعاونهم في إنجاز الأعمال.
  - إنها تتجاوز أعباء تنقل الأفراد من المناطق النائية إلى أماكن بعيدة
  - إمكانية ممارستها في أي مكان وفي أي وقت.
  - يمكن تطبيقها بشكل أوسع في المناطق الريفية
  - تساهم في بعث وإحياء الصناعات التقليدية
  - تدعيم النشاط الفلاحي
  - الأكثر استجابة للاحتياجات المحلية والتغيرات الظرفية
  - المساهمة في سد حاجات المجتمع والأفراد
  - المساهمة في التشغيل والحد من البطالة
  - تجاوز الإشكالية المتعلقة بالبحث عن المحلات وأماكن النشاط المناسبة للنشاط
- من خلال ما سبق يتضح ان الأنشطة الاقتصادية المنزلية لها دور فعال لتجاوز معظم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة أثناء مرحلة الانطلاق، كما يمكنها تشمل العديد من المجالات والأنشطة كالزراعة، تربية الحيوانات، الصناعات التقليدية، صناعات النسيج والخياطة وصناعة الملابس، نجارة الخشب والزجاج والحديد، الصناعات الغذائية كالحلويات التقليدية، الخبز التقليدي، الحليب ومشتقاته وغيرها، إضافة إلى ممارسة بعض الخدمات كالحلاقة والفندقة وتصلح السيارات والأجهزة الإلكترونية.

### 3. مساهمة الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة آثار جائحة كورونا بالجزائر:

بالنظر إلى الأبعاد المتعدد لأزمة جائحة كورونا في الجزائر، وبالأخص المجال الاقتصادي الذي يعتبر أكثر القطاعات تضررا، لكونه يعاني من توقف معظم الأنشطة وتراجعها، إضافة إلى تراجع أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العمومية. وفي ظل هذه الظروف يتعين إعادة بعث الأنشطة الاقتصادية وتنشيط المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها، مع الأخذ في الحسبان اعتبارات الوقاية من الوباء ومحاربه، بما فيها الحجر المنزلي ومختلف الإجراءات التي أقرتها الحكومة في سبيل ذلك، ولهذا يعتبر ممارسة الأنشطة والأعمال الاقتصادية بالمنزل الأكثر استجابة لهذه الظروف وتوافقا مع متطلبات محاربة هذه الجائحة كونها تساهم في بقاء الأفراد بالمنزل وعدم اختلاطهم بالناس. لكون أن هذه الجائحة تزيد من خلال التفاعل الاجتماعي بين الناس، ومن ثم فإن أماكن العمل وخاصة الجماعية والتسوق والنقل الجماعي تعتبر بؤر لنشر وتفشي هذا الوباء، وفي ظل تصاعد هذه الأزمة وانتشار الوباء واتساعه ليشمل كافة ولايات الوطن حسب ما هو موضح من خلال الجدول التالي الذي يبين التطورات الخاصة بهذا الوباء وفق آخر الإحصائيات:

الجدول 04: تطورات وباء كورونا في الجزائر حسب إحصائيات 13 سبتمبر 2020

الحالات المؤكدة	حالات الشفاء الإجمالي	عدد الوفيات	الحالات الجديدة	عدد الوفيات الجديدة	حالات الشفاء الجديدة
48254	34.037	1606	247	07	162

المصدر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الجزائر، <http://www.aps.dz/covid-19>، consulté le 13/09/2020.

حيث تدل الإحصائيات على تصاعد وتوسع هذه الجائحة رغم تسجيل بعض الاستقرار في الأرقام الخاصة بكل من عدد الوفيات والحالات الجديدة المؤكدة، وهذا يوجب التقيد الصارم بمتطلبات محاربة هذه الجائحة والتي تتمثل في مختلف الإجراءات التي أقرتها الحكومة، كالحجر المنزلي من الساعة السابعة مساء إلى الساعة السابعة صباحا في معظم ولايات الوطن ما عدا البلدية التي فرض عليها الحجر التام قبل ان يتم تخفيفه. منع التجمعات والتفاعلات الاجتماعية، إيقاف الأسواق الأسبوعية ومختلف التظاهرات العلمية والثقافية والرياضية، توقيف بعض الأنشطة الاقتصادية، إيقاف الرحلات الجوية، التوقيف المؤقت لبعض العمال وتخفيف ساعات العمل، توقيف وسائل النقل المختلفة كسيارات الأجرة والنقل الجماعي والجوي والبحري وعبر القطارات، فرض الأقنعة الواقية والتباعد الاجتماعي، إجبار التجار وأصحاب المحلات باتخاذ الإجراءات وتدابير الحماية من الوباء، غلق المدارس والمساجد والجامعات. ولقد كان لهذه الأزمة وما نتج عنها من تدابير حكومية اثر بالغ على نشاط المؤسسات، حيث تسببت في:

- توقف بعض المؤسسات كتلك الناشطة في قطاع التعليم ونقل المسافرين بمختلف أنواعه، قاعات الحفلات، محلات بيع الملابس، صالونات الحلاقة، وكالات السياحة، المطاعم، المقاهي وغيرها.
- تقلص نشاط الكثير من المؤسسات بفعل تقلص الطلب على منتجاتها وخدماتها في ظل هذه الظروف كالمؤسسات التي كانت تسوق جزء من منتجاتها إلى المطاعم والمقاهي والسياح وغيرهم.
- ازدهار نشاط بعض المؤسسات الأخرى كتلك المختصة في إنتاج وبيع مواد التنظيف والتطهير، والصيدليات.
- توجيه جهود الكثير من المؤسسات إلى محاربة هذه الجائحة بما فيها المؤسسات الإعلامية وورشات الخياطة، والجامعات ومعاهد البحث العلمي.
- تغيير نشاط بعض المؤسسات الصغيرة والتجار الذين توقف نشاطهم بسبب هذه الجائحة.
- تغيير سلوك المستهلك الجزائري وتأثره بالشائعات، وتوجهه إلى الطلب على المواد الغذائية ومواد التنظيف والتعقيم.
- إيجاد فرص تسويقية واستثمارية جديدة لم تكن من قبل كما هو الحال بالنسبة لتسويق أدوات ومواد الوقاية وأجهزة العلاج وغيرها، واختفاء بعضها الآخر.
- تعطل سلاسل التوريد نتيجة توقف التجارة الخارجية وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية
- إضعاف القدرات الإنتاجية إما بسبب تقلص الطلب أو توقف العمال
- التأثير على القدرات التسويقية بسبب تغيير سلوك المستهلك، وتقلص الطلب وإلغاء الأسواق الشعبية والتجمعات والسياحة وإخضاع النشاط التجاري للرقابة ولتدابير وقائية صارمة.
- زيادة أعباء ومتطلبات حفظ السلامة والصحة داخل المؤسسات بسبب تهديدات فيروس كورونا المستجد.
- إجبار المؤسسات على تقليص عدد العمال والحجم الساعي، وخاصة بالنسبة للذين يعانون من أمراض مزمنة.
- بناء على تحليل مفهوم الأنشطة الاقتصادية المنزلية وخصائصها وأهميتها من جهة، وخصائص أزمة جائحة كورونا واثرها الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات ومتطلبات مواجهتها من جهة أخرى، فإنه يمكن القول ان للأنشطة الاقتصادية المنزلية دور هام في محاربة هذه الجائحة ومواجهة تداعياتها وآثارها على الاقتصاد وعلى المؤسسات وعلى المجتمع ككل وذلك من خلال:
- أنها تتوافق مع متطلبات محاربة جائحة كورونا من حيث أنها تساهم في بقاء الأفراد بالمنازل وعدم اختلاطهم بالناس
- تساهم في تغطية الطلب المحلي والعائلي ومن ثم إغنائهم للتنقل من اجل ذلك وخاصة بالنسبة للمناطق النائية والمعزولة
- تساهم في توفير دخل للأسر وخاصة أولئك الذين فقدوا دخلهم بسبب هذه الأزمة، نتيجة تسريحهم من العمل أو توقف نشاطهم الاقتصادي.

- تعتبر خيار مهم للأشخاص والمؤسسات الصغيرة التي تكون مجبرة على تغيير نشاطها في ظل هذه الأزمة، حيث أنها تكون غير ملزمة بتغيير الأصول والمحلات والتخلص منها.

- يمكنها ان تساهم في إنتاج المواد والأدوات التي تستخدم في مكافحة هذا الوباء، وتغطية العجز الحاصل في هذا المجال، كإنتاج: القفازات، الأقنعة الطبية الوقائية، مواد الوقاية والتنظيف، إنتاج البرامج الإلكترونية الخاصة بمكافحة هذه الجائحة، إنتاج البرامج الإعلامية التوعوية.

إذن الأنشطة الاقتصادية المنزلية لا تساهم فقط في تخفيف اثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والأنشطة الاقتصادية فقط بل يمكن أن تساهم في محاربتها ومواجهتها، وذلك أنها تشجع على تحقيق الحجر الصحي من دون المساس بالأنشطة الاقتصادية، كما أنها تساهم في تشجيع الأفراد على إنتاج وسائل مواجهة ومحاربة هذه الجائحة كالكمامات والقفازات ومواد التنظيف والتعقيم وغيرها. ولهذا يجب على الدولة تشجيع هذا النوع من الاعمال وتخصيص لها الرعاية والدعم المناسبين، فهي لا تقل أهمية عن باقي أنواع المشاريع والمؤسسات سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

### خاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والمحلية ، وذلك بالنظر إلى خصائصها ومميزاتها، بشكل يجعلها أكثر قدرة على استيعاب المدخرات ورؤوس الأموال الصغيرة والموارد الاقتصادية المحدودة وتعبئتها وتوجيهها نحو تلبية حاجات المجتمع مهما كان حجمها، فهي الأكثر مرونة مما يمكنها من النشاط في مختلف المناطق والأسواق والأكثر استجابة للظروف المختلفة والأزمات، كما يمكنها استغلال الفرص الصغيرة والجديدة بشكل أسرع من المؤسسات الكبيرة، وإضافة إلى قدرتها على تحمل مخاطر الاستثمار في القطاعات ذات الربح المحدود، هذه الصفات تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها وقطاعاتها تحظى باهتمام كبير من طرف الدول، بما فيها الدعم والتسهيلات المالية والجبائية والاستثمارية.

وعلى هذا الأساس تكون المشاريع والأنشطة الاقتصادية المنزلية ذات أهمية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستجابة لحاجات ومتطلبات المجتمع التي تفرضها الظروف والحالات المستجدة، إذ تقوم على تعبئة الموارد وتسخيرها في سد حاجيات الأفراد وتوفير مناصب الشغل، لكونها تنطلق من مبادرات فردية مدعومة بقدرات الإبداع والابتكار الموجهة نحو تحقيق طموحات التميز والتفوق انطلاقا من الإمكانيات المتاحة بالمنزل وفي ظل الظروف السائدة. ولهذا يكون هذا النوع من الأنشطة حلا فعالا لتشجيع الأشخاص الذين يطمحون لخوض غمار النشاط وغس وج العمل والإبداع في نفوس الأجيال، فهي تمكن من تجاوز العديد من العقبات والصعوبات، المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتنقل خاصة بالنسبة للمناطق الريفية والنائية.

فضلا عن ذلك تعتبر الأنشطة الاقتصادية المنزلية أو المؤسسات المنزلية خيار مهم في ظل الأزمات بمختلف أنواعها بالنظر إلى خصائصها المتمثلة في المرونة والابتكار وسرعة التكيف مع متطلبات وقدرات وحاجات الأسرة المالية والغذائية والصناعية ومؤهلات الأفراد وإمكانياتها، كما يمكن تغيير طبيعة النشاط بسهولة وفي أي وقت دون ان يكلف ذلك خسائر استثمارية، كما أنها غير متكلفة وبسيطة من حيث متطلبات الأموال والمهارات والإمكانيات ووسائل العمل.

وبالنظر إلى تلك الخصائص والمزايا التي تتمتع بها الأنشطة الاقتصادية المنزلية فهي تعتبر خيار فعال يتناسب مع ظروف ومتطلبات محاربة جائحة كورونا من حيث تطبيق الحجر الصحي والالتزام بمتطلبات الوقاية الصحية وإنتاج وسائل الوقاية من هذا الوباء كالقفازات والأقنعة الطبية وغيرها.

ورغم ذلك الدور الكبير ومنافع هذه المشاريع إلا أنها تبقى دون الاهتمام والرعاية المناسبين من طرف الأفراد والدولة والمجتمع ، وذلك بالنظر لبعض المعوقات والتحديات منها ما يندرج في المجال الاجتماعي والثقافي ومنها ما هو اقتصادي وبيئي،

ومن أجل تفادي مشاكل ومعوقات ظهور ونمو هذه المشاريع ودعم دورها في التنمية المحلية والاقتصادية يجب إحاطتها بالرعاية والدعم من جهة، ومن جهة أخرى تهيئة البيئة المناسبة لها للعمل من خلال تبني مجموعة الإصلاحات، ومن أجل هذا الغرض نحدد التوصيات التالية التي تساهم في إنعاش المشاريع الاقتصادية المنزلية لتكون آلية فعالة في تعزيز دورها في ظل أزمة جائحة كورونا:

- نشر روح وثقافة العمل ومزاولة الأنشطة الاقتصادية الحرة في أوساط الشباب وخاصة المناطق الريفية.
- تعزيز روح وثقافة العمل والمبادرة في وسط الأعوان الاقتصاديين والشباب ومحاربة روح الاتكال على الدولة وكل الثقافات السلبية المعرقة للعمل الحر والمبدع.
- تعزيز القدرة على الإبداع والابتكار والمرونة في النشاط بما يضمن تغيير النشاط اذا اقتضت الضرورة لتفادي الغلق والتوقف وبما يضمن الاستمرارية.
- إن أهم عائق وتحدي يواجه عملية ظهور ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام هو العقلية والذهنية الفردية المتميزة بالرتابة والجمود وغياب المبادرة الشخصية والميل إلى الاستقلالية، وهذا نتاج أنظمة التعليم والتربية، التي تبني على تلقين المعارف الجاهزة، ولهذا يجب إعادة النظر في المنظومة التربوية والتعليمية بشكل يجعلها متوافقة مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلد وتساهم في بناء شخصيات قادرة على خوض غمار العمل الحر والمستقل وتمتيزه بالإبداع والابتكار والتجديد.
- ضرورة إعادة النظر في تنظيم وتأطير الأنشطة الاقتصادية المنزلية وإعطائها الطابع القانوني من خلال إيجاد نصوص تشريعية وتنظيمية تحث هذا النوع من الأنشطة.
- تعزيز الشراكة مع مخبر ومعاهد البحث العلمي من أجل تطوير منتجات تستخدم في محاربة جائحة كورونا وتلاءم مع الظروف الحالية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية كإخفاض التكاليف وسهولة الإنتاج والاستخدام وغيرها.
- حيث تتبنى المؤسسات الصغيرة والعائلية تلك الأفكار وتجسدها في الميدان
- توفير الدعم المالي ومختلف التسهيلات الاستثمارية والضريبية لإنشاء المؤسسات الصغيرة، وتوفير شبكات ووسائل التوزيع والتسويق.
- إقرار الدعم والتسهيلات المالية والضريبية والاستثمارية للمؤسسات الصغيرة حسب درجة مساهمتها في خلق القيمة المضافة وانخراطها في محاربة جائحة كورونا.
- تقديم الاستشارات حول ميادين العمل والنشاط وتقديم النصائح والإرشادات والتوجهات المختلفة فيما يتعلق كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية الاستفادة من الامتيازات المالية وتقديم الاستشارات حول اختيار القطاعات السوقية الملائمة وغيرها، ويمكن هنا اعتماد مكاتب متخصصة في تقديم الاستشارات والأفكار للراغبين في إنشاء هذا النوع من المؤسسات.
- تشجيع المرأة الريفية على التعلم والتكوين المهني والانخراط في مجال الاقتصادي.
- العمل على تنوع المشاريع الاقتصادية في المناطق المعزولة، وتوفير الخدمات الضرورية لتحسين الحياة كالكهرباء والغاز والمياه وشبكة الطرقات والاتصال.
- توجيه المشاريع الاقتصادية إلى المناطق التي تتميز بتدني مستويات التنمية المحلية وفق آليات مالية وتحفيزات ضريبية واستثمارية.

- ضرورة إحصاء وتنظيم وتشجيع المؤسسات المنزلية المنتجة من خلال قوانين وتشريعات تعترف بوجودها ودورها في الاقتصاد وتمكن الدولة من التحصيل الجبائي، حيث تبين ماهيتها وشكلها وشروطها ودورها في الاقتصاد وكيفية تنظيمها في شكل قوانين ومن ثم تشجيعها وتخصيص لها الدعم المعنوي والمالي والمادي. فعدم الإحصاء والتسجيل الدقيق لها أدى إلى مغالطات تسببت كثيرا في عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدعم والإعانات على مختلف أفراد المجتمع.

- إحصاء احتياجات المجتمع من المنتجات والمواد في ظل جائحة كورونا وتوجيه المؤسسات ومختلف الفعاليات الاقتصادية بحسب الحاجة إلى ذلك وإقرار الدعم والتسهيلات المختلفة وفق هذا الغرض.

## قائمة المراجع

- <sup>1</sup>- مولاي أمينة، جوان 2020، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الأول، ص117.
- <sup>2</sup>- القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 .
- <sup>3</sup>- مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، <http://dim-msila.dz/?p=73>، تاريخ الاطلاع: 12- 09- 2020.
- <sup>4</sup>- نوزاد عبد الرحمن الهيتي- سبتمبر 2006، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية- مجلة علوم إنسانية، العدد (30) - [www.ulum.nl](http://www.ulum.nl).
- <sup>5</sup>- قلمش عبد الله، 2017، خيارات وبدائل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة تراجع أسعار النفط، مجلة العلوم الاقتصادية والصناعية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد:18، ص362.
- <sup>6</sup>- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2015، تدابير دعم القروض المصغرة، إحصاءات، ، الجزائر، [www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- <sup>7</sup>- مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 12- 09- 2020.
- <sup>8</sup>- فلاح حسن الحسيني، (2006)، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص47.
- <sup>9</sup>- بوشنانة أحمد، بوسهمين أحمد، (17-18) أبريل 2006) متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف.
- <sup>10</sup>- عيسى آيت، 2010، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 281.
- <sup>11</sup>- معيزة مسعود أمير، (2016)، نظرية الإشارة كمدخل لتفسي محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، الجزائر، جامعة سطيف 1، ص106.
- <sup>12</sup>- حسين رحيم، (2003)، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، ص168.
- <sup>13</sup>- منيرة سلامي، (18 و 19 افريل 2012)، التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص07.

- <sup>14</sup>- بركات ربيعة، (6-8 أفريل 2010)، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة، مداخلة في ملتقى دولي حول : المقاولاتية:التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 10 :
- <sup>15</sup>- مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -http://dim- msila.dz/?p=75#6، تاريخ الاطلاع: 12-09-2020.
- <sup>16</sup>- مولاي أمينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص130.
- <sup>17</sup>- عكاش مسيفة، زيري رايح، (2019)، انهيار أسعار النفط وتأثيرها على صندوق الثروة السيادي الجزائري والسعودي خلال الفترة 2014-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، جامعة سطيف 1، ص36.
- <sup>18</sup>- سفيان زايدي، 2009، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ، ص50.
- <sup>19</sup>- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995-2000)
- <sup>20</sup>- سفيان زايدي، مرجع سبق ذكره، ص58.
- <sup>21</sup>- منى مسغوني، 2012، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد:10، ص 127.
- <sup>22</sup>- سفيان زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 58
- <sup>23</sup>- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، تقرير السداسي الأول 2009 ، ص32
- <sup>24</sup>- السعيد بربيش، نوفمبر 2007، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ص73.
- <sup>25</sup>- ناصر مراد، (2007)، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاول والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، ص216
- <sup>26</sup>- عبد الله قلش، خنتار نوال، (2020)، تفعيل المقاولات المنزلية كآلية لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد01، الجزائر، جامعة الشلف، ص13.
- <sup>27</sup>- مصطفى بن نوي، (2005)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأغواط، ص:22
- <sup>28</sup> - NicoleD, 17 February 2011, Licensing Requirements for Home Based Businesses , SBA.gov, <http://www.sba.gov/community/blogs>.
- <sup>29</sup> - C. Jeanne Heida (April 25, 2008)- Home business- [https://en.wikipedia.org/wiki/Home\\_business](https://en.wikipedia.org/wiki/Home_business)- 21 May 2020.
- <sup>30</sup> - NicoleD, 17 February, 2011 Licensing Requirements for Home Based Businesses , SBA.gov, <http://www.sba.gov/community/blogs>.
- <sup>31</sup>- الموقع الإلكتروني: Roumani Matta، 24-09-2017، ترخيص المهن المنزلية في الأردن- <https://www.sitatbyoot.com>.
- تاريخ الاطلاع: 12-09-2020.
- <sup>32</sup>- طارق الدعجة، 18- فبراير 2020، المشاريع الاقتصادية تستهدف دعم 400 مشروع ضمن برنامج "شغل بيتي"، موقع الغد الإلكتروني: <https://alghad.com>، تاريخ الاطلاع: 12-09-2020.

- <sup>33</sup>- موقع البيان الاقتصادي، 23 أوت 2020، «أكشاك» تطلق منصة إماراتية لدعم المشاريع المنزلية، <https://www.albayan.ae/economy/local-market>، تاريخ الاطلاع: 13-09-2020.
- <sup>34</sup>- محمد الأندلسي، تطوي ودعم المشاريع المنزلية، 26 سبتمبر 2017، موقع الوطن الإلكتروني، <https://www.al-watan.com/news->، تاريخ الاطلاع: 05-09-2020.
- <sup>35</sup>- دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة عجمان، 09 أوت 2020، المشاريع المنزلية، <https://www.a.com/117-81/21571398>، تاريخ الاطلاع: 10-09-2020.